محليات

وزير الصحة لـ(الوطن): أدوية الأصدقاء نوعية و٨٩٪ نؤمنها ذاتياً

المنظمات الدولية لا تقدم سوى ٢٥٪ من الاحتياجات الصحية والباقي تقدمه الدولة

| محمود الصالح

القطاع الصحي من القطاعات الرائدة الذي تم استهدافه من خلال التدمير والتخريب والنهب للمشافي والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف ومعامل الأدوية. اليوم وبعد هذه السنوات من الحرب القذرة نتوقف مع وزير الصحة الدكتور نزار وهبة يازجي لنتعرف إلى بعض الجوانب في هذا القطاع من خلال الحوار التالي:

• دكتور يازجي بعد مرور خمس سنوات على هذه الحرب القذرة على بلادنا. ما هو الواقع الصحي الآن؟

أدت الأعمال الإرهابية والاعتداءات الممنهجة التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة على القطاع الصحي بمختلف مكوناته من كوادر طبية وإسعافية ومنشآت خدمية وإدارية ومعامل أدوية وعربات الإسعاف وآليات نقل الأدوية واللقاحات إلى أضرار غير مسبوقة في هذا القطاع وكان لها تداعيات كبيرة على الواقع الصحي بشكل عام، ونبين في هذا السياق ما يلي:

- **عدد الشهداء من العاملين في القطاع الصحي: ٢٠٢ شهيد.**
- **عدد الجرحى في أثناء تأدية الواجبات الصحية: ١٤٢ جريحاً.**
- **عدد العاملين الصحيين الذين مازالوا مخطوفين: ٣٩ شخصاً.**
- **عدد المشافي العامة المتضررة التابعة لوزارة الصحة: ٣٣ مشافي عامة خرجت عن الخدمة بشكل تام نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها.**
- **عدد المراكز الصحية التي تضررت ٦٩٢ مركزاً صحياً.**
- **عدد عربات الإسعاف المتضررة: ٤١٨ عربة إسعاف.**
- **عدد آليات الخدمة الخاصة بالإمداد لنقل الأدوية واللقاحات الخارجة عن الخدمة: ٢٧٠ آلية.**

إن وزارة الصحة وانطلاقا من دورها ومسؤلياتها في المجال الصحي تصدت خلال سنوات الحرب لجميع الصعوبات والتحديات التي ألمت بالقطاع الصحي من حصار وعقوبات اقتصادية جائرة أحادية الجانب مفروضة على سورية، فقد استمرت الوزارة بتلبية احتياجات المواطنين الصحية ولاسيما الخدمات الإسعافية لإنقاذ حياة المصابين والمرضى، ويحتل قطاع الإسعاف والطوارئ موقع الصدارة في اهتمامات الوزارة، ونسعى لرفد أقسام الإسعاف في المشافي بالأدوية والتجهيزات والمستلزمات الطبية من خلال ما ترصده الحكومة من موازنة لوزارة الصحة أو مديرياتها، ونحن مستمرون ببذل جهود غير مسبوقة لإيصال خدمات الرعاية الصحية للفئات الأشد ضعفا من الأطفال والنساء والمسنين عبر المؤسسات الصحية الثابتة، وبلغ عدد المراجعين للمشافي في المحافظات لغاية حزيران «٢٠١٥» ٢٦٣٥٧٠٦ مراجعين وقدمت المؤسسات الصحية ١٠٥٥٤٧٣٦ خدمة صحية.

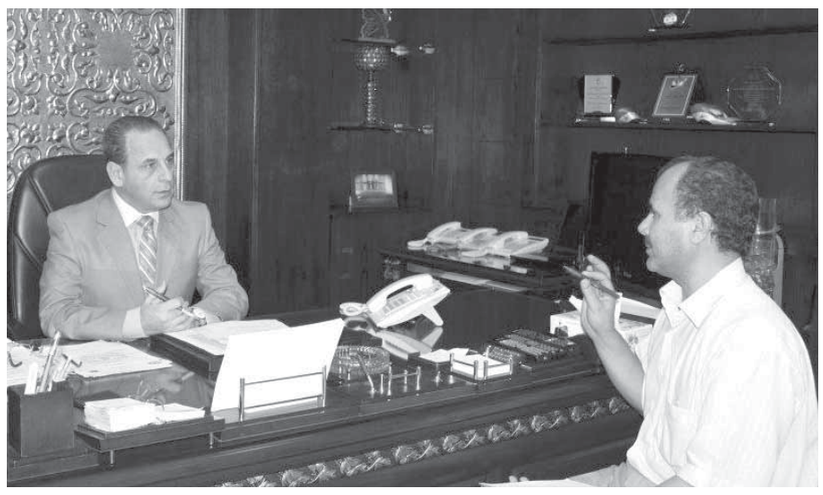

• نتيجة الحصار أصبحنا نعاني من قلة الأدوية النوعية. كيف يتم توفير هذه الأدوية وما هي نسبة توفيرها للمحتاجين؟

ظل قطاع الصناعة الدوائية المحلية يعمل بكفاءة مقبولة مقارنة بحجم التحديات التي ولدتها الأزمة، وكان للإستراتيجية التي أتبعتها وزارة الصحة مؤخراً فيما يخص إنتاج الصنف الدوائي الواحد في عدد من معامل الأدوية الوطنية دور أساسي في تحسن نسب التغطية بالأدوية المنتجة محلياً والتي تغطي حالياً قرابة ٨٩ بالمئة من حاجة السوق من الأدوية، ويتم استيراد النقص من الأدوية التي لا يوجد لها بديل محلي حالياً، كما نقوم بالتنسيق مع عدة وزارات لتذليل العقبات ولحث المعامل الدوائية على استمرار العمل عبر إستراتيجية محددة لضمان الأمن الدوائي. وفيما يتعلق بالأدوية النوعية غير المنتجة محلياً فيتم تأمينها عبر التواصل مع الدول الصديقة ولاسيما إيران وروسيا وكوبا والهند وغيرها من الدول الصديقة وبعض المنظمات الدولية، حيث تم توفير احتياجاتنا من معظم هذه الأدوية مثل أدوية السل والتلاسيميا وغيرها من الأدوية النوعية مثل بعض أدوية العلاج الكيماوي لمرضى الأورام، وكذلك حليب الأطفال العلاجي وأدوية مرضى الإيدز والمكملات الغذائية لمعالجة سوء التغذية وما إلى ذلك.

• سوق الدواء يعاني من انفلات غير طبيعي لناحية الأسعار وعدم وضع عبوات وعدم وجود صيادلة في الصيدليات. ماذا فعلتم في هذا الجانب؟

فيما يخص هذه الأمور لناحية أسعار الأدوية وعدم وضعها في عبوات فقد تم إجراء جولات رقابية مكثفة على الصيدليات والمستودعات من مديرية الرقابة الدوائية في وزارة الصحة بالتعاون مع مديريات الصحة في المحافظات (لجان القرار ٢٩/ت والتي تضم في عضويتها أيضاً مندوباً من نقابة الصيادلة) وتم ضبط موضوع الكرتنة والتأكد من التزام المعامل بكرتنة مستحضراتهم الدوائية، وقد صدر عن اللجنة الفنية للدواء رقم ٢٢/١٣٧٩ تاريخ ٢٠١٤/٧/٣ والمتضمن التعميم على المعامل الدوائية للالتزام بالكرتنة تحت طائلة العقوبة بإيقاف التصدير، ويتم ضبط مخالفات الأسعار وإعداد الضبوط بحق الصيادلة المخالفين وإرسال هذه الضبوط إلى اللجنة المشتركة بين وزارة الصحة ونقابة صيادلة سورية برئاسة السيدة معاون وزير الصحة لشؤون الدواء للدراسة واتخاذ الإجراء الأصولي بحق المخالفين.

وفيما يخص موضوع عدم وجود الصيادلة في صيدلياتهم فقد تم تحويل الصيدليات المخالفة إلى اللجنة المشتركة لاتخاذ العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة، والتي تبدأ من تنبيه الصيدلي مرورا بعدة عقوبات تصل حتى إغلاق الصيدلية.

• ماذا فعلتم من أجل استيعاب الطلب الكبير على المشافي في ظل هجرة الكوادر؟

بادرت الوزارة إلى إعادة توزيع الأطر الطبية ولاسيما التخصصية منها والتمريضية إلى باقي المشافي القائمة لتتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة من المرضى والمصابين المراجعين للمشافي التي هي بحالة عمل، كما بدأت الوزارة بتطبيق إستراتيجية خاصة بدعم المشافي المحيطة بالمحافظات من مختلف النواحي، بما في ذلك توحيد نظم العلاج في جميع المشافي العامة لتوفير أفضل الخدمات الطبية، وكذلك التخفيف من أعباء انتقال المرضى وذويهم إلى المشافي المركزية للحصول على الخدمة الصحية والتخفيف من الضغط الحاصل على المشافي العامة في مراكز المدن، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بواقع الخدمات الصحية المقدمة عبر هذه المشافي والحصول على رضا المواطن.

صحة وسلامة الأمهات والأطفال

هوف: المؤشرات الصحية في سورية ضاهت بعض الدول الأوروبية قبل الأزمة

| رجاء يونس

قالت ممثل منظمة الصحة العالمية بدمشق اليزابيت هوف إن سورية قبل الأزمة كانت على وشك الوصول إلى أهداف التنمية الصحية العالمية مشيرة إلى أن المؤشرات والمشعرات الصحية في سورية ضاهت بعض الدول الأوروبية في مجال الرعاية الصحية وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأشارت هوف خلال ورشة عمل بجامعة دمشق لمناقشة بحث «تقييم مقبولية ومعقولية وفعالية وإستراتيجية لتحسين جودة وسلامة الرعاية الصحية المقدمة للأمهات والأطفال في المنظومة الصحية» إلى أن رغم الظروف الراهنة في سورية إلا أن الباحثين والمختصين ما زالوا مصممين على البحث في المجال الصحي وقد كانت جامعة دمشق رائدة في مجال الأبحاث الصحية مؤكدة إمكانية دعم المنظمة لبعض الأبحاث الصحية في سورية وخاصة ما يتعلق منها بالصحة الإنجابية والمساعدة في دعم البرامج الصحية وتأمين الاحتياجات للمواطنين السوريين بما يضمن تطوير الواقع الصحي في سورية.

وأشارت هوف إلى أن موضوع البحث الذي تناقشه الورشة شاركت به جامعة دمشق وثلاث دول في المنطقة مهم جداً حيث تم التنسيق فيه مع خمسة أقسام رئيسية في المنظمة بتمويل من مكتبها الرئيسي بجنيف وبعض الدول المانحة ومن المفترض أن يساهم بتحسين الواقع الصحي للمواطنين في سورية.

وبين رئيس الفريق البحثي، عميد كلية الطب البشري بجامعة دمشق الدكتور صلاح شيخة أن البحث الذي حصلت على تمويله الجامعة من منظمة الصحة العالمية يهدف إلى تحسين واقع الرعاية الصحية الإنجابية للأمهات بالتشارك مع (مصر، لبنان والضفة الغربية) نظرا لوجود تحديات مشتركة في هذا المجال حيث أجريت الدراسة على أمهات تعرضن لخطورة عالية أثناء الولادة وشارفن على الموت وكذلك الأطفال بهدف دراسة هذه الحالات ومناقشة كيف تم إنقاذهم وما الإجراءات التي يجب أن تبذل في المستقبل لتخفيض وفيات الأمهات والأطفال بالاستفادة من الحالات السابقة.

وأوضح شيخة أن المشعرات الصحية في سورية قبل الأزمة ومن خلال في دراسة أجريت بين جامعة دمشق ووزارة الصحة كانت تشير إلى وجود ١٧ حالة وفاة رضيع في كل ١٠٠ ألف وكان الهدف الوصول عام ٢٠١٠ إلى رقم ١٥,٥ بالألف وعام ٢٠٢٠ إلى ١٢ بالألف في حين وصل معدل وفيات الأمهات بآخر دراسة عام ٢٠٠٧ إلى ٥٧ حالة بالمئة ألف كاشفاً عن أن نسبة ٦٥٪ من الوفيات كانت بسبب النزف بكل أنواعه كما بلغت نسبة الحالات التي كانت قابلة للشفاء ٧٥٪ لافتاً إلى تراجع كبير في وفيات الولادات قبل الأزمة.

بدورها بينت مديرة الصحة الإنجابية في وزارة الصحة ريم دهمان أن نسبة الولادات على يد آمنة وصلت نسبتها عام ٢٠٠٩ إلى ٩٦٪ وحسب المسح الصحي الأسري في هذا العام وصلت نسبة الوفيات إلى ٥٢ حالة في مئة ألف ولادة وكان يتوقع بأهداف التنمية الألفية أن تنخفض الوفيات مقارنة بعام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ إلى ٧٥٪ في حين تشير النسب العالمية إلى أن انخفاض وفيات الأمهات وصل إلى ٤٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٠ في حين تجاوزت سورية معدل المتوسط العالمي واستطاعت تخفيض هذه النسبة إلى ٦٣٪ ولكن بسبب الظروف لم نستطع الوصول إلى الرقم المتوقع وهو ٣٤ حالة وفاة بالمئة ألف ولادة.

وأشارت دهمان إلى أن جودة الرعاية المقدمة للأمهات يجب أن تكون من أولويات الرعاية الصحية في سورية مبينة أنه خلال الدراسة التي أجريت عام ٢٠٠٥ لوحظ وجود أسباب غير طبية كانت سببا في الوفيات مثل نقص كفاءة وقلة معرفة ودراية الكادر المختص الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى دراسة الحالات التي شارفت على الموت ولم تصل إلى الوفاة.

كما أشارت دهمان إلى أن توجه الوزارة كان مقرراً إجراء دراسة على حالات الأمهات التي أشرفن على الوفاة ولكن المشروع توقف بسبب تسرب قسم كبير الكوادر المدربة إلا أن مخطط الوزارة في المستقبل القريب إجراء دراسة حول مقاربة السيدات على الوفاة داخل المشافي والمرافق الصحية ونظام رصد لوفيات الأمهات.

مهجرو الرقة.. فوق التهجير عصة المكاتب العقارية

| حماة- الوطن

مؤرِّقات حياتهم في حماة، التي وفدوا إليها بفعل الإرهاب الحاقد من مدنهم وقراهم في الرقة، ومرارة استغلال المكاتب العقارية لهم، وصعوبة العيش وضنكه، والتأخر في صرف رواتب العديد منهم، والعديد من القضايا الحياتية والطلابية والإغاثية، كانت المحطات الأبرز في لقاء أمين وأعضاء قيادة فرع الرقة للبعث، مع الوافدين إلى حماة، الذين عرضوا لمشكلاتهم وآلامهم من هجر مدنهم وقراهم، بعدما غزاها الإرهاب وطردهم منها، وهم الذين كانوا ينعمون بخير عميم في مدارسهم ودوائرهم الخدمية وقطاعاتهم المختلفة.

فقد طالبت الفعاليات الاجتماعية والأهلية والتربوية، قيادة فرع الرقة لحزب البعث في اجتماع موسع عقد بصالة فرع الحزب بحماة، بتحسين الوضع المعيشي للأسر المهجرة من محافظة الرقة، ومتابعة أمورها الخدمية، ووضع ضوابط لعمل المكاتب العقارية في حماة والتي راحت تمارس أنشطتها بشكل غير قانوني، وتستغلهم أبشع أنواع الاستغلال، وتؤجرهم الشقة المؤلفة من غرفتين وصالون ومنافع بـ(٢٠-٣٠) ألف ليرة في حين كانت قبل الأزمة بـ٤ آلاف ليرة!!.

وطالب الموظفون الذين كانوا يعملون في الدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية بالرقة، بتسهيل قبضهم رواتبهم ومستحقاتهم المالية من المحاسبين وأمناء الصناديق المالية في عدد من المراكز التي تم تخصيصها في محافظة حماة، وخاصة من العاملين في القطاع التربوي من المدرسين والمعلمين، ولاسيما أن العديد منهم لم يحصل على راتبه منذ ثلاثة أشهر، حتى يتم الحصول على أمر المباشرة وبيان الوضع.

وأيضاً حل موضوع الموظفات بتوكيل أزواجهن في قبض رواتبهن، بدلا من معاناتهن في سفرهن وتنقلهن من مكان إقامتهن في محافظة الرقة إلى محافظة حماة في رأس كل شهر للحصول على رواتبهن في ظل الظروف القاسية والخطرة التي تواجههن على طريق الذهاب والإياب، والتي تشكل خطراً وتهديدا دائمين لحياتهن، وكيلا تتعرضن لعمليات نهب أو سلب أو اختطاف على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة.

وشددت الفعاليات الأهلية على معالجة العقبات التي تعترض الأسر المهجرة، في تسجيل أبنائهم الطلاب في المدارس بحماة، ومعاناتهم في الحصول على الكتب المدرسية وثمنها المرتفع الذي يرهقهم، واقترحت توجيه كتاب لوزارة التربية لتخصيص طلاب الرقة بكمية من الكتب المدرسية يتم توزيعها من خلال تربية حماة، وإعادة النظر في اختبارات سبر معلومات ومستوى الطلاب الأحرار المتقدمين للشهادة الثانوية، حيث إن العديد منهم لم يستطع الحضور والتقدم لتلك الاختبارات، ما يمنع العديد منهم من التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي الحالي.

وطالب المتحدثون بتسهيل حصول الوافدين على حاجاتهم المعيشية من الغاز المنزلي، والسكر التمويني لأن أغلبيتهم لم تحصل العام المنصرم عليها، والاقتراح بأن يتم تخصيصهم من خلال منافذ فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بحماة، وتوزيع السلال الغذائية على الأسر بشكل شهري بدلا من شهرين، وتشكيل فرع أو مكتب لفرع منظمة الهلال الأحمر السوري خاص بمحافظة الرقة.

كما تحدث عدد من الحضور عن موضوع الطلبة الجامعيين من جامعة الفرات- وعددهم ٢٠٠٠- تقريباً- لاستكمال تعليمهم في جامعة حماة، وطالبوا بضرورة تفعيل دور منسق جامعة الفرات في جامعة حماة، وأيضاً بتوزيع السلال الغذائية على الطلاب وتسهيل تسجيلهم في السكن الجامعي، وبتأمين مقر آخر للشؤون المدينة لأن المقر الحالي يفتقر إلى أدنى الخدمات ولا توجد أجهزة كمبيوتر وزيادة عدد العاملين.

وأكد أمين فرع الرقة لحزب البعث علي العجيل، أهمية الاجتماع الذي تم تخصيصه لبحث واقع الأسر المهجرة من محافظة الرقة، والاستماع من ممثلي الفعاليات الأهلية والاجتماعية والتربوية عن احتياجاتهم، والتنسيق والتعاون مع القيادتين السياسية والإدارية في محافظة حماة لتقديم كل ما من شأنه خدمة وتطوير واقع الأسر مع حرص قيادة فرع الرقة على تقديم كل التسهيلات اللازمة بهذا الجانب.

دور الأهل في الحد من الهجرة

| الوطن

ضمن خطة مكتب الإعداد وتنمية المهارات الشبابية في فرع ريف دمشق لاتحاد شبيبة الثورة، أقام الفرع ندوة حوارية بعنوان «الهجرة بين الأمل والواقع» بحضور أكثر من ٢٠٠ رفيق ورفيقة شبيبية وحشد من المهتمين.

وقالت رئيسة مكتب الإعداد والتنمية والمهارات الشبابية في الفرع الآنسة صفاء ديوب لـ«الوطن»: إن هذه النشاطات تأتي ضمن سلسلة لقاءات وعقد ندوات حوارية تستهدف جيل الشباب من أجل زج طاقات الرفاق الشبيبيين في معركة الدفاع عن الوطن وتعزيز وحدته الوطنية وصموده واحترام رموزه، إضافة إلى إعادة بناء قدرات الرفاق وتعزيز القيم السلوكية الوطنية والقومية لديهم وخلق قاعدة فكرية صحيحة تساهم في رفع حالة وعيهم في مواجهة التحديات، وأضافت ديوب: كان التفاعل إيجابياً مع العناوين المطروحة ومن أهمها: الشباب السوري بين الهجرة والصمود ودور المجتمع المحلي والمؤسسات في الحد من هجرة الشباب والكفاءات، والاستعمار الثائر من أجل ديمقراطيتنا، والغرب المعتدي علينا وهل يفتح ذراعه لنا؟ وهل يبكي على إنسانيتنا؟! وشارك في الندوة الدكتورة أيسر ميداني والأستاذ ماجد الخباز.

معظم الخيول العربية في مناطق غير آمنة

كحيلة العجوز أشهر خيول القنيطرة

| القنيطرة- الوطن

الخيل العربية الأصيلة ثروة وطنية بامتياز، وفي محافظة القنيطرة مئة وثمانية عشر رأسا منها تسعة في المناطق الآمنة ومئة وتسعة رؤوس في المناطق المسيطر عليها من المجموعات الإرهابية المسلحة، ويعد الحصان العربي من أقدم وأنبل وأجمل سلالات الخيول في العالم، فهو من السلالات الخفيفة والرشيقة، ويرجع تاريخه بحسب ما جاء في المصادر التاريخية إلى ما قبل ولادة السيد المسيح، ومن أنواع الخيل العربية الأصيلة منها الصقلاوية وكحيلة عجوز وأم عرقوب، وما يميزها ليس فقط ألوانها وأشكالها وأحجامها، بل جمال الحافر الكبير وغلاظة العظم، وهي عالية أيضاً تتميز بالسرعة والرشاقة وخفة الحركة، وحدة الذكاء والوفاء لصاحبها مع سرعة التكيف. ومن هذه الأهمية حرصت مديرية زراعة القنيطرة على تقديم جميع الخدمات للخيول من حصر لأعدادها وتسجيل أنسابها وأسمائها ومختلف الواقعات الخاصة بها من (ولادة- نفوق- نقل ملكية- استيراد وتصدير).. عن نسبها وتسميتها يقول مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان جمعة إن من أشهر وأقدم الخيول العربية الأصيلة وأكرمها عند العرب «كحيلة العجوز»، وينسب إليها كثير من المرابط المعروفة، ويتميز هذا الفصيل بمنزلة عالية عند الفرسان العرب وقد سميت هذه السلالة «العجوز» نسبة إلى صاحبها المعروف بالعجوز، أما «الحمدانية» وهي من الخيول التي أثبتت جدارتها في ميادين السباق وحلبات المنافسة، يميزها اللون الرمادي ويمكن أن تراها بألوان أخرى، أما الصقلاوية فتمتاز بجمالها ورشاقتها، وهي أصل قائم بذاته وجاءت تسميتها من صقالة شعرها السابل، أو طريقة حدف رجلها في الهواء وعدوه، أما «أم عرقوب فسميت بهذا الاسم للدلالة على قوة التحمل، وعن صفات الحصان العربي الأصيل يشير مدير زراعة القنيطرة إلى أنه يمتاز بصفات الجمال والشجاعة وله خمس عائلات عرفت عند العرب، كل عائلة تمتاز بصفة تميزت بها عن غيرها، وتجتمع كل العائلات الخمس في صفة موحدة وهي أن قدرة حمل الأكسجين في كريات الدم لديها أكبر من غيرها من الخيول الأخرى، وكما عرف عن الجواد العربي الأصيل حدة الذكاء ومعرفة صاحبه وحفاظه على سلامته، ورشاقته وخفة حركته، ما يزيد من مهارة المحارب فوقه، وحرص القادة على اقتنائه، ومن ثم تم تهجينه مع خيول أوروبا فنتج عنه خيول السباق التي نراها اليوم.

٢٧٠ أسرة مستفيدة من منح الدجاج في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

في إطار برنامج المساعدات العاجلة بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الفاو- المرحلة الثانية، أكدت رئيس دائرة المرأة الريفية في مديرية زراعة اللاذقية المهندسة رباب وردة، أنه تم توزيع منح الدجاج البياض في تسع قرى هي (فديو- زغرين- كسب- الحراجية- اوبين- أبو مكة- عرامو- بلوطة) بمجموع ٣٧٠ أسرة مستفيدة وبواقع (٢٠ طيراً +١٠٠ كغ علف) لكل أسرة، حيث بلغ إجمالي الدواجن الموزعة ٧٤٠٠ طير.

هذا ويستمر توزيع المنح حتى نهاية هذا الأسبوع ليغطي ٢٤ قرية وبإجمالي عدد أسر مستفيدة ٧٦٠ أسرة، كما بلغ إجمالي عدد الدواجن ١٥٢٠٠ طير.

تأتي المساعدات من المنظمة كحرص على زيادة وتطوير التعاون المشترك مع وزارة الزراعة في ظل الظروف التي تعيشها سورية، مقابل تثبيت الأسر المتضررة بفعل الإرهاب في قراها والحفاظ على فرص العمل القائمة في قطاع الزراعة وإيجاد فرص عمل جديدة وإضافية لأبناء تلك المناطق.

الغلاء يستعر في أسواق حماة..

والمواطن الضحية أولاً وأخيراً

| حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو المواطنون من موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق مؤخراً، في مختلف مدن محافظة حماة ومناطقها، ويؤكدون أن لهيب الأسعار المستعر في أسواق مدينة حماة والذي طال كل شيء، بحجة ارتفاع سعر الدولار، وتحرير الأسعار، هو ذاته في محردة ومصياف والسقيلبية وصوران وسلمية، الأمر الذي جعل المواطن يرفع الراية البيضاء ويسلم أمره إلى الله.

حسن الخالد موظف وأب لثلاثة أولاد يقول: الغلاء يفقدنا صوابنا، فهل يريدنا التجار أن نصوم كل أيام السنة؟ لم يعد بمقدورنا الصبر، نريد أن نعيش!!. وتقول هيفاء السلوم، وهي موظفة: لقد أصبحت طبخة المحاشي تحتاج لقرض!!.

لؤي رجب موظف، يقول: - منذ بدأت الأسعار ترتفع بهذا الشكل الجنوني لم يعد يدخل منزلنا سوى لقمة الأكل، وعندما يمرض الأولاد أو تصدر الفواتير نستدين!!.

مهند البكري يقول: ٩٠٪ من المواد الغذائية وغير الغذائية محررة الأسعار، لماذا لا تسعرها التموين وتخالف كل من يبيع بسعر زائد، تعبنا والله.

وجولة على الأسواق تبين أن سعر كيلو البطاطا ١٤٠ل.س، والبندورة ١٦٠ل.س، والباذنجان بين ٩٥-١٣٥ل.س حسب نوعه، والكوسا ١٤٥ل.س، والفاصولياء ١٧٠ل.س، والملفوف ٥٥ل.س، والزهرة ١٣٠ل.س، والتفاح ١٢٠ل.س.

وأما البيض فسعر الطبق حسب وزنه، يتراوح بين ٦٠٠-٦٧٥ ل.س، أما الفروج الحي فسعر الكيلو ٤٤٠ل.س، والمذبوح ٥٣٥ل.س والصدر ٩٢٥ل.س. ولحم الغنم فسعر الكيلو ٢٠٠٠ ل.س.

وحول هذا الغلاء الضارب أطنابه في الأسواق يقول ناصر حمزة رئيس شعبة تموين سلمية: إن السبب الرئيسي وراء ارتفاع الأسعار هو أن معظم المواد أسعارها محررة، إضافة لارتفاع سعر الدولار الذي يجده التجار مبرراً لزيادة الأسعار على المواد كلها، كما أن ارتفاع سعر ربطة الخبز بمعدل ٢٥ل.س كان لها تأثير سلبي في المواطنين، ولكون معظم السلع المطروحة لا تخضع للرقابة التموينية فهذا يجعل الأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، وترتفع بشكل دائم، إضافة لتزايد نسبة المخالفات.

وخلال شهر أيلول نظمنا ٣٣ ضبط عينة شملت مختلف أنواع المواد الغذائية وغير الغذائية، إضافة لـ١٢ ضبطاً تموينياً شملت: المتاجرة بمواد الإغاثة وعدم الإعلان عن الأسعار وتهريب دقيق تمويني ونقص وزن الخبز وتقاضي أجور زائدة على الميكروباص، ذبح خارج المسلخ وحيازة دقيق تمويني في أحد المطاعم، عدم مسك سجل نظامي لتوزيع أسطوانات الغاز، بيع بنزين بطريقة غير مشروعة.

أما خلال شهر تشرين الأول الحالي فقد تم تنظيم ٦ ضبوط تموينية شملت تقاضي أجور نقل زائدة للركاب وغيرها.

وتم إجراء ٢٣ ضبطاً عينياً شملت مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية مثل البسكويت والشاي، والشامبو والمنظفات والفلافل وغيرها، وتم إحالة تلك الضبوط والمخالفات إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.